المؤتمر الإحصائي الإقليمي العربي: مرونة النُظُم الإحصائية الوطنية وسرعتها في الاستجابة
عمان، الأردن 13 – 15 حزيران/يونيو 2023

تطوير إطار ومحتوى النظام الإحصائي الوطني والممارسات الفضلى

محتـــويات العـرض

أولاً : مقـــــدمة

ثانيـــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني وتحديث الإطار التشريعي وأليات التنسيق بين عناصر النظام

- ✓ تقييم النظام الإحصائي الوطني
- ✓ تشكيل اللجنة العليا لتطوير الإحصاءات
- ✓ تحديث وتوسيع نطاق النظام الإحصائي الوطني

ثالثـــــاً : الممارســـات الفضـــلى وفقـــاً للمحـــور الإســـتراتيجي الثـــاني في خطة عمل كيب تاون

أولاً :مقـــــدمة

- **البيانات هي" نفط العصر الرقمي "**

تشير الأدبيات المتعددة إلى أن "الـنفط لم يعد هـو المورد الأغلى في العالم، **وإنما البيانات واستخدامها بكفاءة**

- أكد تقرير التنمية للبنك الدولي (2021) البيانات من أجل حياة أفضل - على أن البيانات، التي تنمو بمعدلات متزايدة وكذا الطلب عليها، تعتبر جزءً أساسياً ومؤثرا على حياة الأفراد في كل مكان

- على مستوى الدول لا تنمية بدون تخطيط ولا تخطيط بدون بيانات ومعلومات دقيقة تعكس الواقع لمتخذي القرار لوضع الحلول المناسبة وصنع السياسات.

تابع أولاً :مقـــــدمة

- ساهمت التطورات في البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتنمية القدرات البشرية، في زيادة التوجه نحو الرقمنة واستخدام خدمات الإنترنت، كما هو واضح من ارتفاع قيمة المتوسط العالمي لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية E-Government Development index، إلا أن الأدلة تشير إلى انتشار الفجوات الرقمية بشكل واضح في الدول النامية

- يتجه عدد متزايد من الدول نحو حكومة مرنة وسلسة وغير مرئية يتم فيها إتاحة الخدمات الإلكترونية بالكامل لأي شخص في أي وقت ومن أي مكان - باستخدام أحدث التقنيات

- أثبتت جائحة كورونا الدور الهام للتكنولوجية الرقمية والتحول الرقمي في العديد من المجالات

ثانيـــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

- تضمنت خطة عمل كيب تاون ست محاور إستراتيجية تؤكد الأولى منها على **التنسيق والقيادة الإستراتيجية للبيانات من أجل التنمية المستدامة**، وهو ما يتطلب وجود إستراتيجية واضحة للنظام الإحصائي الوطني بأدوار محددة لكافة عناصره
- تعتبر الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS) إطار وطني وعملية ومنتج لتطوير الإحصاءات، توفر رؤية واضحة حول وضع النظام الإحصائي الوطني بعد فترة زمنية معينة (خمس سنوات)

تابع ثانيــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

❑ أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS)

1. تعميم استخدام الإحصاءات في بلورة السياسات الوطنية وعمليات التخطيط والتنمية الشاملة والمبادرات القومية (حياة كريمة- .....)،
2. تبنى ثورة البيانات التي تقوم على إنتاج معلومات تستجيب لاحتياجات مختلف المستخدمين من ناحية الشكل والتوقيت، بما يؤكد على أن ثورة البيانات تهدف لزيادة استخدام البيانات وضمان تأثيرها على النتائج
3. الاستجابة لتحديات البيانات: تضخم انتاج البيانات وتنوعها والطلب المتزايد عليها
4. إدماج كافة القطاعات والشركاء الفاعلين في إطار النظام الإحصائي الوطني
5. إحكام التنسيق بين كافة مكونات النظام الإحصائي الوطني، من خلال الجهاز الإحصائي
6. رفع الوعي الإحصائي للمجتمع عن أهمية الإحصاء والمعلومات
7. بناء القدرات الإحصائية على أساس "سلسلة القيمة الإحصائية"

تابع ثانيــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

المنـهجية

- تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات على أساس التشاور والشراكة بين كافة عناصر النظام الإحصائي الوطني من منتجي ومستخدمي الإحصاءات، ومتخذي القرار، الشركاء التقنيين والماليين، المجتمع المدني، القطاع الخاص، قطاع الأعمال العام، الأكاديميين والجامعات، بما يضمن الشمول لإطار التطوير المقترح
- بناء الإستراتيجية الوطنية طبقا للممارسات الفضلى والتوصيات الدولية على:
  - ✓ قيام كافة عناصر النظام الإحصائي المشاركة بدراسة وتقييم نظامها الإحصائي
  - ✓ تحديد الإطار الإستراتيجي المقترح للتطوير لكل مشارك وصياغة خطة العمل للسنوات الخمس القادمة
  - ✓ تطبيق منهجية العمل "من أسفل للأعلى **Bottom-up Approach** " لبلورة الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات على أساس نتائج ومستخلصات هذه المرحلة، من خلال تحديد المهمة والرؤية للنظام الإحصائي والمرتكزات الأساسية لتطوير الإحصاءات؛ تحديد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية (الغايات) والفرعية والمبادرات

تابع ثانيــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

تابع المنهجية

- الالتزام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والتنسيق الكامل مع إستراتيجيات وبرامج التنمية الشاملة على المستوى المحلى (رؤية مصر 2030) والإقليمي (أفريقيا 2063) والدولي (2030) بما يوفر البيانات المطلوبة لها ويتيح إمكانية القيام بمراقبة عملية التنفيذ وتقييم النتائج بشكل شفاف
- وضع الأساس للإدارة الإستراتيجية للنظام الإحصائي الوطني بشكل أكثر فاعلية وبما يحقق النتائج المطلوبة من خلال تحديد أولويات برامج التطوير وترشيد استخدام الموارد

تابع ثانيــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

المرتكزات

- الدعم والمساندة السياسية لتطوير النظام الإحصائي الوطني والذي تمثل في قيام السيد رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة العليا لتطوير الإحصاءات، ورعاية السيد رئيس الوزراء لحفل الانطلاق الرسمي للعمل على صياغة الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات في 9 / 9/ 2019
- الإعداد لصياغة الإستراتيجية من خلال خارطة الطريق وهيكل تنظيمي واضح يتم العمل به في كافة عناصر النظام الإحصائي المشاركة، مع تولى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء رئاسة اللجنة الفنية لتصميم الإستراتيجية والمتابعة والتنسيق لكافة مراحل العمل
- المساندة الدولية لدعم عملية صياغة الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني من خلال بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي
- توفير الخبرات الفنية لدعم العاملين في تطوير الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات بمختلف الجهات المشاركة من عناصر النظام الإحصائي الوطني

تابع ثانيــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

تشكيل اللجنة العليا

- صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 2630 لسنة 2018 بتشكيل لجنة عليا لوضع الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، برئاسة السيدة د. وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- تضم اللجنة في عضويتها السادة وزراء المالية والتربية والتعليم والتعليم الفني، والتنمية المحلية، والصحة والسكان، والبيئة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة والصناعة، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، البترول والثروة المعدنية، والسادة نائب محافظ البنك المركزي، ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- يشارك في عضوية اللجنة بعض الخبراء وممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميين، لتأكيد مفهوم النظام المتكامل للبيانات الذي يشمل كافة نوعيات البيانات، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية
- بدأت اللجنة العليا لتطوير الإحصاءات اجتماعها الأول يوم 16/ 6 / 2019 برئاسة السيدة وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وحضور عدد من الوزراء ونوابهم، وأصدرت مجموعة من القرارات والتوجيهات لفريق العمل

تابع ثانيــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

تقييم النظـــــام

- يتيح التقييم الموضوعي المعمق والمستقل للوضع الحالي للنظام الإحصائي الإجابة على سؤال أساسي لتطوير الإستراتيجية **"أين نحن؟"** من خلال وصف كامل للنظام الإحصائي الوطني
- جودة التقييم وواقعيته له آثاره المباشرة على جودة الخيارات الإستراتيجية المطلوبة لتحقيق التغيير المنتظر في المنظومة الإحصائية والثغرات/الفجوات التي تواجه النظام الإحصائي الوطني والتي يجب معالجتها، وتتمثل في:
  - ✓ جودة المخرجات الإحصائية (البيانات)
  - ✓ مدى الاستجابة لاحتياجات المستخدمين ومدى رضاهم عن مخرجات النظام الإحصائي
  - ✓ أداء النظام الإحصائي من حيث اعتبارات الحوكمة (التشريعات، التنسيق والتشاور، الإطار المؤسسي والتنظيمي، المهنية والحرفية)، البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية والمالية
  - ✓ تحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات
- قيام كافة عناصر النظام الإحصائي الوطني المشاركة، بتقييم نظامها الإحصائي ويساهم مجموع هذه التقييمات في تحديد وتقييم وضع النظام الإحصائي الوطني

تابع ثانيـــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني: تقييم النظام الحالى

نقاط القـــوة	نقاط الضعـــف
➢ وجود جهاز إحصاء مركزي له خبرات تراكمية لسنوات طويلة تزيد على مائة عام ➢ وجود وحدات تقوم بالعمل الاحصائي داخل غالبية الوزارات/ الهيئات ➢ وجود كوادر إحصائية ذات كفاءة لدى بعض عناصر النظام الإحصائي الوطني ➢ وجود سجلات إدارية يمكن أن تدعم الإحصاء لدى بعض الجهات. ➢ وجود قوانين وقرارات تنظم العمل الإحصائي في الوزارات والهيئات	➢ تشتت العمل الاحصائي داخل أغلب الجهات، أي وجود أكثر من إدارة داخل الجهة تقوم بالعمل الاحصائي ➢ عدم وجود مهام واضحة وموحدة للعمل الاحصائي لدى عناصر النظام الإحصائي ➢ ضعف الوعي الإحصائي لدى العاملين داخل الوزارات/ الهيئات ➢ نقص عدد العاملين المتخصصين في العمل الإحصائي وهروب الكفاءات ➢ انخفاض قدرات العاملين في المجال الاحصائي في بعض الوزارات/الهيئات ➢ ضعف تطبيق المعايير المهنية لدى عناصر النظام الاحصائي ➢ ضعف قدرات الوحدات الإحصائية في التنسيق داخل الوزارات/الهيئات والجهات التابعة

الفـــرص	التهديدات
➢ الدعم السياسي من خلال قرار انشاء اللجنة العليا لوضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات ➢ قرار السيد رئيس جهاز التنظيم والادارة رقم (87) بشأن التقسيم التنظيمي لنظم المعلومات والتحول الرقمي ➢ زيادة الطلب على البيانات واستخدامها. ➢ اتجاه الدولة للتحول الرقمي (الرقمنة) في الجهات الحكومية لتوفير أنظمة تشاركية إلكترونية لكل الجهات الحكومية ➢ وجود منظمات دولية داعمة للنظام الاحصائي	➢ عدم مواكبة التشريع الحالي لمتطلبات النظام الاحصائي الحديث وتباين القرارات المنظمة للعمل الإحصائي ➢ عدم وضوح الشكل المؤسسي للوحدات الإحصائية في الجهات المختلفة ➢ غياب ثقافة الجودة ومتطلباتها ➢ نقص الوعي الإحصائي للمجتمع ➢ تضارب وازدواجية البيانات المنشورة بمعرفة جهات محددة. ➢ عدم وجود برنامج منتظم دوري لإنتاج ونشر البيانات لدى بعض الجهات. ➢ عدم كفاية التمويل اللازم العمل الإحصائي ➢ عدم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني بفاعلية في توجيه النظام الإحصائي

تابع ثانيــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

تحديث وتوسيع نطاق النظام الإحصائي الوطني

تابع ثانيـــاً : الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الوطني

الإطار الاستراتيجي للنظام الإحصائي الوطني

الغايات

الغاية الأولى
نظام إحصائي وطني متكامل وفعال

1- بنية تشريعية وتنظيمية وتحتية مُحدثة وداعمة للنظام الإحصائي الوطني
2- جهاز إحصائي فعال وممكن للتوجيه والتنسيق بين عناصر النظام الإحصائي الوطني
3- وحدات إحصائية بالوزارات/الهيئات كفؤة وفاعلة ومستجيبة لاحتياجات المستخدمين على مختلف المستويات

الغاية الثانية
إحصاءات عالية الجودة مُستجيبة لاحتياجات المستخدمين

1- إطار وطني لجودة البيانات والإحصاءات الرسمية
2- قدرات ومهارات مهنية متميزة للعاملين بالنظام الإحصائي
3- استخدام واسع النطاق للبيانات على مختلف المستويات

الغاية الثالثة
مصادر جديدة للبيانات

1- سجلات إدارية مُطورَة ومستجيبة للاحتياجات الإحصائية
2-دراسة استخدام البيانات الضخمة وغيرها، على أساس احتياجات النظام الإحصائي الوطني

الغاية الرابعة
بيانات متاحة وفقا للمعايير الدولية

1- سياسة نشر مرنة ومُستجيبة لاحتياجات مستخدمي البيانات
2- بيانات وصفية واضحة ومحدثة وفقا للمعايير الدولية
3- أساليب متطورة ومحدثة لعرض البيانات (مستجيبة لمجموعات المستخدمين)

ثالثاً : الممارسات الفضلى وفقاً للمحور الإستراتيجي الثاني في خطة عمل كيب تاون

1. تطوير منهجيات العمل واستخدام أساليب حديثة لجمع البيانات

- تطوير النظام الموحد للمسوح لاستيعاب المستجدات في مجالات العمل
  - ✓ نظام يعمل على أكثر من نظام تشغيل (Android – windows- IOS) لجمع البيانات بالأجهزة المحمولة
  - ✓ ادراج أسئلة لم تكن متاحة بالنظام السابق (الجدولية المعقدة - متعدد الاختيارات....)
  - ✓ إمكانية تحميل أكثر من بحث على نفس تابلت جامع البيان مما يوفر في عدد الأجهزة
  - ✓ منصة للتسجيل الإلكتروني ذاتياً طبقاً للفئة المستهدفة من البحث
- استخدام الاتصالات التليفونية لجمع البيانات، في بعض الأبحاث، خاصة خلال فترة جائحة كورونا
- ساهمت هذه الإجراءات في توفير الموارد وخفض تكلفة العمليات الإحصائية، خاصة تكلفة الأجهزة المستخدمة

تابع ثالثاً : الممارسات الفضلى وفقاً للمحور الإستراتيجي الثاني في خطة عمل كيب تاون

2. تطوير منهجيات العمل في إجراء التعداد الاقتصادي 2022 / 2023

- توسيع نطاق أطر جمع البيانات لضمان عنصر الشمول للتعداد الاقتصادي سواء من خلال الحصر الشامل أو اختيار العينات الممثلة لمجالات النشاط مع تنوع أحجام المنشآت وفقا للمعايير المستخدمة
- أتاح استخدام النظام المطور للمسوح، الذي بدأ الجهاز في استخدامه، تطوير بعض مجالات العمل:
  - ✓ حوكمة عملية جمع البيانات من خلال تنميط أكواد البنود المتشابهة في كافة استمارات التعداد الاقتصادي التي يصل عددها إلى 12 استمارة تغطى 11 نشاط
  - ✓ تسهيل عملية التوسع في إضافة بعض مجالات النشاط التي تزايد استخدامها بشكل كبير خلال الفترة الماضية خاصة مع انتشار جائحة كورونا، وقد تضمن ذلك:
    - ❖ التجارة الإليكترونية
    - ❖ خـــدمات التعهيـــد والتـــي يقصـــد بهـــا الاتفـــاق بـــين طـــرفين يقـــوم الطـــرف الثـــاني بأي أنشطة للطرف الأول يمكن أن يقوم بها بنفسه
    - ❖ الاقتصاد الأخضر(الطاقة - المخلفات)
  - ✓ إنشاء قاعدة بيانات موحدة لكل من الإحصاءات الجارية والبيانات المجمعة ميدانياً، وذلك بدلاً من إنشاء ملفات مستقلة ودمجها في المراحل الأخيرة
  - ✓ التوسع في اعداد قواعد تنقية البيانات Validation لكل من استمارات التعداد الاقتصادي واستمارات الإحصاءات الجارية لضمان دقة وصحة ومنطقية البيانات

تابع ثالثاً : الممارسات الفضلى وفقاً للمحور الإستراتيجي الثاني في خطة عمل كيب تاون

3. إضافة موضوعات جديدة بالتعاون مع عناصر النظام الإحصائي الوطني: ميزان الطاقة

- يكتسب ميزان الطاقة أهمية كبيرة باعتباره يعكس التغيرات في كل من الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لكافة أنواع الطاقة، وهو يوضح وضع الطاقة في مصر ومدي اعتمادها على التصدير والاستيراد ويظهر الأهمية النسبية لمختلف مصادر الطاقة من الناحية الاقتصادية
- بداية من عام 2021/2020 تم تطوير أسلوب جمع البيانات وذلك عن طريق استخدام تطبيق (EDMS) الذي تم أعداده بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية (الجايكا)، حيث يقوم كل مصدر من مصادر البيانات بإدخال البيانات من خلال التطبيق ويقوم الجهاز بمراجعة البيانات واستخراج الميزان. وبالإضافة لذلك تم:
  - ✓ اضافة بيانات أكثر تفصيلاً عن استهلاك القطاعات مثل قطاع الصناعة وقطاع النقل، حيث تم اضافة الاستهلاك على مستوي الانشطة الفرعية لهذه القطاعات،
  - ✓ تـــوفير بيانـــات عـــن الوقـــود الحيـــوي والمخلفـــات، مـــن خـــلال وزارة البيئـــة، وقد تم اضافة هذه البيانات بالفعل لميزان الطاقة

كما أنه من المخطط إضافة مصادر أخرى للبيانات مثل هيئة التنمية الصناعية

تابع ثالثاً : الممارسات الفضلى وفقاً للمحور الإستراتيجي الثاني في خطة عمل كيب تاون

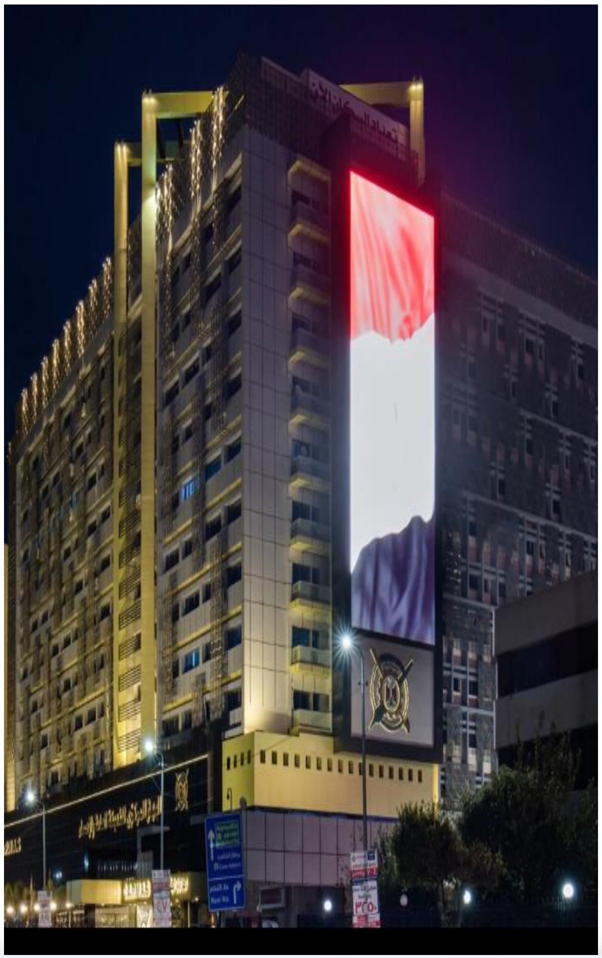

4. المرصد الإحصائي

- يشير المحور الإستراتيجي الرابع في خطة عمل كيب تاون إلى نشر وتوزيع واستخدام بيانات التنمية المستدامة، وفى هذا المجال قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإنشاء المرصد الإحصائي لنشر البيانات والمؤشرات الإحصائية على نطاق واسع

- المرصد الإحصائي هو شاشة عرض على واجهة مبنى الجهاز لعرض أحدث المؤشـــرات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

- يهدف المرصد إلى رفع الوعي الإحصائي لدى المواطن وتوعيته بأهمية البيانـات وتنمية قدراتـه ثقافياً وفكريـاً فـي إطـار توجه الدولـــــــــــة نحــــــــــو

" بناء الإنسان المصري "

تابع ثالثاً : الممارسات الفضلى وفقا للمحور الإستراتيجي الثاني في خطة عمل كيب تاون

4. المرصد الإحصائي

- نشر الحقائق والبيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة للمواطن بديلا للشائعات والبيانات المغلوطة مجهولة المصدر
- توعية المواطن بالبيانات المتنوعة لدى الجهاز وللحصول على مزيد من المعلومات بالدخول على الموقع الإلكتروني للجهاز للاطلاع والبحث

تابع ثالثاً : الممارسات الفضلى وفقا للمحور الإستراتيجي الثاني في خطة عمل كيب تاون

4. المرصد الإحصائي

- تزامناً مع إطلاق المرصد تم تغيير هوية الجهاز بشعار جديد ذات الطابع المصري والذي يمثل الأهرامات التي يشع منها فيض من البيانات والتي توحى بالقوة المستمدة من البيانات

الجهـــاز المركـــزي
للتعبئة العامة والإحصاء
C A P M A S

- تم إطلاق المرصد الإحصائي في أكتوبر 2022 "بيانات مصر"

شكـــراً